ومنل المعظم جميع الملائكة وحملوا ذلك مكروه واختار الماوردي تحريمه اذ خال المصحف الخلا بل ارضه
اجلالا لله وتكريما ولو تختم في يساره بما عليه معظم وجب نزعه عند الاستنجاء حرمة تنجسه ما

اي ما حاصل من ذلك عرف اسم بعظم اه كلام الم يعاب وفي الم مداد
وفتح الجواد اما عم تبديله منهما زاد في الم مداد فيما يظهر لانه
كلام الله تعالى وللاكرام منسوخا اه وفي حواشي الشرا ملسي على
النهاية الاقرب الكراهة فيما يوصل نظره في غير القرآن كالاربعين مثلا
ما لم تدل قرينة على ارادة غير القرآن قوله ومن المعظم جميع
الملائكة اي تعظيم المقتضي للعصمة وفي الم مداد هل يلحق
بعوام الملائكة عوام المومنين اي صلحاؤهم لانهم افضل منهم محل
نظر وفي يفرق بان اولئك معصومون وفي يوجد في المفضول
ضربة لا توجد في الفاضل اه وتقدم في حاشيتي التحفة والمنهج
واقره وتوقف في الم يعاب في ذلك ثم وقع عاوقع به في الم مداد
وفي حواشي المحلي الفاضولي قال شيخنا وكذا اصلحاء المسلمين
كالصحابة والم ولياي يكره كالملائكة وبحثه الحلبي ايضا
في حواشي المنهج قال وهل يكره حمل الاسم المعظم ولو لصاحب ذلك
الاسم انظاهر نعم اه وفي حواشي التحفة لسم لا يبعد الشمول وقد
تشمله عبارتهم وفي التحفة والنهاية لعجرة بقصد كاتبه لنفسه
والا فلمكتوب له وفي حاشية التحفة لسم لو قصد كاتبه لنفسه
المعظم ثم باعه وقصد به المشتري غير المعظم فيه نظر فحرر
ثم رايت في شرح العباب الاتي ان الاسم المعظم اذا اريد به غيره
صار غير معظم اه وفي حواشي الشبراملسي لو نقش اسم معظم على
خاتم لاثنين قصد احدهما به نفسه والاخر المعظم انا قرب انه
ان استعمل احدهما عملا يقصد او غيرها لا يظهر فيه النيابة عن احدهما
بعينه كره تغليبا للمعظم اه قوله واختار الماوردي الخ عبارة
التحفة هو قوي المدرك وفي النهاية يمكن حمله على ما اذا خاف

عليه

عليه التنجس وقال اسم في حواشي التحفة يمكن ان يبقى على ظاهره
ويقال الواجب بالشخص انه جنابة فهو حرام من جهة الحمل مع الحدث
مكروه من جهة الحمل انه في الحمل المستقذر اه قوله ولو غفل عن
تنحيته الخ قال اسم على انه حجة فعلم انه يطلب اجتنابه ولو محمولا
مغيبا اه وفي الم يعاب ظاهر كلام المجموع ان تغييبه قاطع
للكراهة وان تعمد ذلك لكنه خالف في ذلك في شرح التنبيه نظرا الى
انه مستصحب لها وان غيبه وفي الم مداد نازع في التنقيح
في هذا الحكم بانه مخالف لقول الجمهور وبانه مستصحب له
وان ضم كفه عليه اه قوله ولو قائما جرى على ذلك شيخ الاسلام
في شرحه على المنهج والروض والبهجة والشم في شروحه على
المنهاج والعباب والم رشاد لكن قيد فيها بما اذا لم يشغل القائم
مع اعتمادها التنجس والا فرج بين رجليه واعتمد هما
قال في التحفة وعلى هذا يحمل اطلاق بعض الشراح الم وال
وبعضهم لثاني اه وجزم عليه اعتمادها حيث ظن تنجس اليدين
لانه تضمخ بالنجاسة بلا ضرورة وفي التحفة واضح انه لو لم
يامن التنجس لزما عتمادا اليمنى وحدها اعتمدها واعتمد
بعقيب الشرب بسبي والحمال الرملي والزيادي والشوبري
وغيرهم تبعا للجلال المحلي انه القائم يعتمد فيها معا قوله لان
ذلك السهل الخ قال في الم يعاب هو ظاهر في الغائط لا المحرة
في اليسار وانما في البول فلان المثانة التي هي محله لها ميل الى
جهة اليسار فعند التحامل عليها يسهل خروجه اه وفي
الاحياء للغزالي قال رجل لبعض الصحابة من اعمر اب

ان فان تكرر دخول صاحبه لم يكره دخول صاحبه لان
عظمة الاسم انما هي لعظمته فلا تدبر فيما يتجارح
صاحبه الا بالدخول بخلاف اسم فلان ابن فلان كلام اسم
اهـ

Copyright © King Saud University